تفعيل آليات مشاركة المجتمع المحلي في السياسات المقررة محليا: كمدخل للخيار المجتمعي وتطبيق الحوكمة المحلية في الجزائر

داسي سفيان [1]

تاريخ الاستقبال: 00 / 00 / 2019 تاريخ القبول: 00 / 00 / 2019 تاريخ النشر: 00 / 00 / 2019

ملخص:

تهدف دراسة البحث في كيفية تفعيل آليات المجتمع المحلي من أجل المشاركة الفعالة في وضع وإقرار السياسات العامة المحلية المتخذة من قبل السلطات المحلية على المستوى الإقليمي في الجزائر وذلك من خلال اللجان المشتركة خاصة مع المجالس المنتخبة للاضطلاع على السياسات و البرامج المراد إقراراها وتنفيذها ،فضلا عن ذلك يتمخض عن العملية التشاركية آثار متبادلة تتمثلا أساسا في المراقبة و محاسبة و العمل التطوعي و التوعية و التحسيس ، والاضطلاع أيضا بالبرامج التنموية الهادفة على غرار التقليل من الفقر الرعاية الصحية ، و من ثم تبيان مستلزمات البناء الديمقراطي التشاركي القائم على الخيار المجتمعي من خلال تفعيل بعض المعايير الدالة و المحددة للديمقراطية التشاركية المحلية ومنها تأكيد سيادة الشعب وسلطته ،تأكيد مبدأ المواطنة ، و العدالة التوزيعية و التداول السلمي على السلطة المحلية .

الكلمات المفتاحية : المجتمع المحلي ،السلطات المحلية ، المشاركة ،الديمقراطية التشاركية ، الخيار المجتمعي الحوكمة المحلية .

Abstract:

The study aims to investigate how local community mechanisms can be effectively implemented in the development and adoption of local policies adopted by the local authorities at the regional level in Algeria through joint committees, especially with the elected councils, to carry out the policies and programs to be approved and implemented, In addition, the participatory process results in mutual effects, mainly in monitoring, accountability, volunteering, awareness raising and awareness-raising, as well as development programs such as poverty alleviation and health care. Participate based on the community option by activating some specific and specific criteria for participatory local democracy, including asserting the sovereignty and authority of the people, asserting the principle of citizenship, distributive justice and the peaceful transfer of local authority .

Keywords: community, local authorities, participation, participatory democracy, community choice.

[1] أستاذ مساعد"أ"، جامعة ابن خلدون- تيارت(الجزائر)،

مقدّمة:

لقيام نسق ديمقراطي تشاركي سليم البنية و الممارسة ينبغي على الدولة كونها المسؤولة عن توفير الإطار التشريعي الملائم الذي ينظم العلاقة بينها وبين أفراد الشعب،ويسمح بمشاركتهم في بناء دولتهم باعتبارهم طرفاً فيها،أن تسعى من هذا المنظور إلى التركيز على الابعاد الاجتماعية،و لعب دور متميز في إحداث عملية التنمية التي يتأتى من خلالها تقريب السلطات المحلية من المواطن المحلي ،فالمنوط بها أن تعمل على إشراك المواطنين سواء عبر اللقاءات الدورية مع ممثليهم،أو عبر الاستماع لانشغالاتهم بتشكيل لجان متابعة و إشراف،كما ينبغي أن تكون أكثر شفافية في التعامل و نشر المعلومات المتعلقة بالبرامج والمشاريع، وتحديد الحاجات والأولويات التنموية،كما يقع عليها عبء العمل على إشراك الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتلافي المصالح وعدم تعارضها ولبناء الثقة بين السلطة المحلية وهيئات المجتمع المدني المحلي لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تنمية شاملة في كنف حكم راشد.

كما أن المجتمعات المحلية أصبحت بمثابة جسر ـ مؤسساتي حيوي يربط بين الدولة و المجتمع وتلعب دورا حاسما في تفعيل أسس الحكم الجيد كونها القاعدة الاساسية للامركزية الاقليمية،من خلال ضمان أن تكون مؤسسات الدولة عرضة للمساءلة والمحاسبة ومتضمنة للمشاركة في اتخاذ قراراتها ،ومن أجل تمتين و رفع مستوى القدرات للتأثير على السياسات ونشاطات الدولة،كما أصبحت المجتمعات المحلية تشدد على زيادة الرقابة والشفافية و إدخال إصلاحات مؤسساتية تواكب التطور والتحول لتفعيل مشاركة كافة فئات المجتمع.

وتتبين أهمية المشاركة كونها عنصر ـ لا ينفصل عن الجهود المبذولة لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع،وهذا ما أكدته أغلب الدراسات والتقارير المهتمة بشأن التنمية والمشاركة على إعتبار المشاركة أداة لإستخدام قدرات الناس لتحقيق التنمية المحلية والشاملة تضطلع بمتطلباتهم وتضمن العيش الكريم المبني على أساس تساوي الفرص والإنصاف والعدالة التوزيعية من منظور الخيار المجتمعي .

وعليه ستحاول الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية :

كيف يمكن تفعيل آليات المجتمع المحلي لمشاركة السلطات المحلية في عملية صنع السياسات المحلية كمدخل للخيار المجتمعي ؟

وللإجابة على الاشكالية المطروحة تنطلق الدراسة من فرضية مفادها :

إن تفعيل آليات المجتمع المحلي للمشاركة في سياسات السلطات المحلية يعد مدخلا للخيار المجتمعي.

وعلى هذا الاساس تستعين الدراسة بثلاثة محاور أساسية تتمثل في :

المحور الاول - آليات مشاركة المجتمع المحلي في التأثير على سياسات الهيئات المحلية الاقليمية.

في تقييم دور المجتمع المحلي في التأثير على صنع السياسات العامة و عملية التنفيذ و التقويم،و بهذا الصدد هناك العديد من النماذج الرائدة ، كالتأثير في السياسات الصحية و توجيه الاهتمام نحو قضايا بعينها و غير ذلك من اجتهادات المجتمع المحلي للتأثير على السياسات العامة المحلية،بحيث ينبغي خلال ممارسة الادوار المختلفة و

المشاركة الفعالة في تلك السياسات لابد من توفر آليات و أبرزها اللجان المشتركة خاصة مع المجالس المنتخبة ، و من أبرز آليات تأثير المجتمع المحلي على السياسة المقررة محليا نذكر منها [1]:

- **فتح المجالس المحلية المنتخبة أمام أفراد المجتمع المحلي** :حيث تسمح العديد من المجالس المنتخبة للجمهور الواسع بحضور الجلسات العامة للمداولات و تخصص فيها مكان لأفراد المجتمع و ذلك للاضطلاع على السياسات و البرامج المراد إقراراها و تنفيذها .

فضلا عن ذلك يمكن لمنظمات المجتمع المحلي أن تضغط لتعيين من يمثلها قانونيا بصفة ملاحظين لحضور الجلسات العامة لمناقشة بعض السياسات العامة المحلية،و تتمكن من خلالها من مناقشة مجالات اهتمامها خاصة المتعلقة بوضع سياسات تهم الفقراء و المعوزين من المجتمع.

- **التعريف بالإعمال إعلاميا** : يشكل الاعلام المباشر و غير المباشر أحد أنجع وسائل التعريف بالسياسات العامة المتخذة والمقترحة، و تمكن منظمات المجتمع المدني من الاطلاع على كل جديد لتنظيم مناقشات وحوارات وجلسات وتقديم الآراء والمقترحات حول السياسات لاسيما تلك التي تهم الفقراء بالدرجة الاولى لتحسين أوضاعهم و مستويات معيشتهم.

- **المشاركـــة** : إن السماح للمواطن بالمشاركة المباشرة في العمل المحلي،و تقديم مبادرات للجان ،يعتبر من الممارسة الديمقراطية الحديثة التي يضطلع بها المجتمع المدني ،فالمنظمات ذات الطابع الاجتماعي هي تعرض آراءها على المجموعات اللجان الناشطة داخل المجالس المحلية المنتخبة و التي تأخذ بعين الاعتبار و تدمجها ضمن مقترحاتها و سياساتها لاسيما تلك المتعلقة بالجانب الاجتماعي و التنموي وتحسين مستويات الخدمات الاساسية [2].

- كما تتم بطريقة المشاركة غير مباشرة وذلك من خلال المساهمة بإعداد التقارير والدراسات والاستراتيجيات المتعلقة بالسياسات العامة المحلية للمجتمع و خاصة المتعلقة بالتنمية و الفقراء ، بالإضافة الى بلورة مفهوم للتعاون يستند الى مبدأ المشاركة الكاملة أي أن تكون مؤسسات المجتمع المحلي شريكا تمويا كاملا عن طريق المشاركة في وضع السياسات و بلورة الرؤى و التنفيذ و المتابعة والمراقبة والتقييم ،و وضع قنوات للتشاور بين مؤسسات ومنظمات و السلطات المحلية و المجتمع المحلي.

- **إنشاء مؤسسات بقوانين خاصة** : و هو ما يعرف بتشكيل المجالس الوسيطة بقوانين خاصة،و تعتبر هذه المؤسسات حلقات وصل بين السلطات المحلية من جهة و منظمات المجتمع المحلي من جهة أخرى،وتضم هذه المجلس ممثلين عن القطاع الرسمي المحلي و مؤسسات المجتمع المدني المحلي،و تلعب دورا هاما كوسيط بينها و ذلك من خلال التعاون وإستشارة في بلورة و صياغة السياسات الخاصة بمجالات عملها، و من ثم رفعها للسلطات الوصية اقليميا للموافقة عليها.

- **المطالبة بالحقوق و محاسبة الفاعلين** : من خلال جمع البيانات و المعلومات و تحليلها و إستقصاء الحقائق ، حيث تستطيع منظمات المجتمع المدني المحلية الكشف عن الثغرات الموجودة في السياسات المتخذة،

---

[1] نادية بونوة ،**دور المجتمع المدني في صنع و تقييم السياسة العامة :دراسة حالة الجزائر 1989-2009** ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،تخصص سياسات عامة و حكومات مقارنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ، الجزائر ،2010/2009،ص،ص: 98-100.

[2] شيبوط سليمان ، نوي طه حسين ، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر : المفاهيم و الآليات** ، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، العدد 1 ،(د،س، ن)،ص 255.

والاختلاسات والمعاملات غير المشروعة التي تتلاعب بحقوق أفراد المجتمع و صرفها في غير محلها و ذهابها لغير مستحقيها و هذا ما يؤدي الى التفاوت و الفقر، ومن المهم الوقوف على هذه المعاملات بالمساءلة و محاسبة المعنيين و الفاعلين من خلال رفع الدعاوى أمام الجهات المختصة للبث فيها .

- **وعلى مستوى تنفيذ السياسة :** فإن عملية إسناد المشروعات تنفذها مؤسسات المجتمع المدني كالإسهام في تطوير المؤسسات التعليمية و البيئية و توجيه أنظار صانعي القرار إلى الثغرات في بعض السياسات ووضع أخرى في صميم الاهتمام خاصة فيما يتعلق بالفقراء .

و الراجح في أدبيات السياسة المقارنة فإن أي سياسة هي مخرج نهائي لعملية ضغوط و ضغوط متبادلة،و عليه فإن المجتمع المدني المحلي يؤثر على عملية صنع و تنفيذ و تقويم السياسات العامة المحلية من خلال عدة وسائل مثل تقديم الخبرات والمشاورات و بناء التحالفات من أجل الضغط على صناع السياسة،و تنظيم حملات دعوى و حملات إثارة لوعي الجماهير بقضية ما،فضلا عن طرح المطالب مباشرة و كذلك مراقبة المجالس المحلية و السلطات الاقليمية.

فمن خلال إثراء النقاش بالمتطلبات الاساسية و نشر الافكار حولها و الرؤى،و إقامة المؤتمرات والندوات العامة و ورشات العمل لطرح مشروعات التعاون في ممارسة الخلاف و التوافق و تقريب وجهات النظر ، عندئذٍ ستتمكن السلطات المحلية من اتخاذ القرارات الملائمة لجهة مصلحة الفرد والمجتمع وخاصة الفئات الفقيرة .

المحور الثاني - الاثار المتبادلة في عملية المشاركة بين الهيئات المحلية و المجتمع المحلي .

أدت العديد من العوامل الموضوعية إلى طرح رؤى جديدة حول مفاهيم المشاركة المختلفة للتنمية،فلقد تعددت طرق المشاركة،و تعبيرا عن الفهم الجديد لأهمية المؤسسات المجتمع المحلي ودورها في عملية التنمية،فهناك إجماع و إتفاق من قبل الدارسين و المهتمين بقضايا التطور و التنمية،بأن التنمية الحقيقية هي التي تقوم بالاعتماد المتبادل بين المجهودات الحكومية و الاهلية معاً،و على أن يقدم كل طرف ما لديه و يسهم بما في وسعه لمواجهة مشكلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية و مختلف الخدمات الاساسية من رعاية صحية و خدمات تعليمية و غيرها من الخدمات.

فالانتشار الواسع لمنظمات المجتمع المدني و دورها في التطور الاجتماعي و الاقتصادي، و في تطوير و تدعيم التنمية ،أصبح له نشاطا ملحوظا في برامج وخطط التنمية و في تنفيذ بعض الاهداف وبرامج السياسات المتخذة في عدة مجالات خاصة المشاركة في إستراتيجيات مكافحة الفقر [1].

فالمجتمع المدني يتضمن الوسائل و الاليات الكفيلة بتحقيق التنمية المحلية و الشاملة،و المساهمة في توزيع مخالفاتها على شكل واسع ليشمل تقريبا جل المناطق و خاصة الريفية و القروية و الاستقطابات السكانية لاستفادة الفقراء منها،عبر القيام بأنشطة مختلفة و حيوية لتجسيد النشاطات في الميدان من خلال الوسائل المتاحة.

1- **وسائل عمل المجتمع المحلي لتحقيق التنمية المحلية و الشاملة :**

[1] السيد مصطفى ، **مفهوم المجتمع المدني و التحولات العالمية و دراسات العلوم السياسية**، سلسلة بحوث سياسية ،العدد 95، القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية ، أفريل 1995 ،ص 45.

إن للقيام بأي عمل سواء كان فردي أو جماعي يتطلب طرقا و وسائل لانجاز و توعية الجماهير بمصالحها و بالبرامج و السياسات التي تتخذ من قبل السلطات حتى يتسنى لها المشاركة بفاعلية خاصة المسائل التنموية التي تمس حياتهم بالدرجة الاولى،حيث تعمل مؤسسات المجتمع المدني بتفعيل أطر المشاركة الشعبية و نشر الثقافة و توعية و تحسيس أفراد المجتمع بالمسائل و السياسات التي تحاك،فضلا عن توفير المعلومات اللازمة حول الثغرات الموجودة لمراقبة و محاسبة المسؤولين عن ذلك، من هذه الاليات نذكر منها :

- **المشاركة الجماهيرية و العمل التطوعي :** المشاركة الشعبية هي عنصر هام في إحداث التنمية ، فلقد وصفتها الامم المتحدة في تعريفها للتنمية على أنها أحد الركائز الاساسية لإحداث التقدم الاجتماعي والتنمية ، إذ يرى بعض علماء الاجتماع أن" مكانة الفرد في المجتمعات النامية تتحدد على أساس الوظيفة أو المنصب الذي يشغله،أما في المجتمعات المتقدمة فإن مكانة الفرد تتحدد على أساس الدور الذي يلعبه لخدمة المواطنين، و مدى مشاركته في أعمال مجتمعه و النهوض به، فالمشاركة الشعبية بهذا المعنى تكون عنصرا من عناصر التطور، و تكسب الفرد مكانة في المجتمع"[1].

أن النشاط الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني عبر آلية المشاركة الشعبية تتمثل في حشد الافراد و الجماعات وتأطيرهم و تنظيمهم بالشكل المناسب حتى يتسنى لهم المساهمة في مختلف السياسات و إقناع المسؤولين بمطالبهم وإنشغالتهم مما يدفعهم لضغط لإحداث التغيير و التنمية بالمجتمع الذي يعيشون فيه، حيث تتجلى المشاركة الشعبية في رسم الخطط الواضحة من أجل القيام بعمل منظم من قبل مؤطري هذا العمل التشاركي التطوعي،التعاون فيما بين الافراد من أجل إشباع إحتياجاتهم المشتركة حسب الاولويات ،و ضرورة تحفيز السلطات المحلية من أجل المشاركة و المساعدة المادية والمعنوية للمشاركين في العمل التطوعي،مع تحفيز أكبر قدر ممكن من الافراد من أجل إعطاء قوة للعمل التطوعي التشاركي [(2)].

بالاضافة لذلك للمشاركة الشعبية التطوعية أهمية في مجال التنمية،فهي تساهم في خلق فضاءات نقية للعيش اللائق،و مساعدة السلطات المحلية في مجال قيامها بأعمال التطهير و المحافظة على البيئة والمساحات الخضراء ، فهي تخدم المواطنين و ترفع من قدرة السلطات و بالتالي تشارك في عملية التنمية، وهو ما يعطي للسلطات دافع لتجريب طرق جديدة لمقابلة احتياجات المجتمع،فالعمل التشاركي التطوعي يكمل العمل المحلي و يدعمه لصالح المجتمع وبالأساس لصالح الفقراء عن طريق رفع مستوى الخدمات أو توصيلها الى مستحقيها من الفقراء و المحرومين،و يوفر العمل التطوعي الفرصة للمواطنين لتأدية الخدمات بأنفسهم مما يقلل حجم المشكلات الاجتماعية بالمجتمع فهو بذلك يساهم في التدريب واشراك المواطنين في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم و حياة مجتمعهم بطريقة ديمقراطية.فالعمل التطوعي يهدف بالأساس الى بلورة صورة إنسانية للمجتمع وتدعيم التكافل والتآزر بين الناس وتأكيد اللمسة الحالية المجردة من المنافسة والفروقات.

- **التوعية و التحسيس :** إن مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي و الوطني تقوم بجملة من الاعمال الهادفة الى خدمة مصلحة المواطن و ذلك عبر العمل التوعوي التحسيسي ـ عن طريق الندوات و الاجتماعات و

[1] شيبوط سليمان ، نوي طه حسين ، المرجع السابق ، ص 266.

[2] ناجي عبدالنور ،**دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر** ،مجلة الاداب و العلوم الاجتماعية ،العدد 05،جامعة سطيف،2007،ص،ص:152- 153.

النقاشات أو عبر وسائل الاعلام المختلفة،و الاتخاذ من المقرات و المرافق العمومية كالمدارس و غيرها مكانا لنشاطه هذا.

بحيث يحتاج الافراد و الجماعات التي تعيش في المجتمعات المحلية إلى مجموعة من المهارات من أجل المطالبة بحقوقهم،فالأفراد الذين يعانون التميز والتهميش يتطلبون مثل هذه الادوار التوعوية التحسيسية لبناء ثقتهم و تمكينهم من التعامل بالجدية عند مطالبة السلطات المعينة و المسؤولين بتوفير الخدمات لهم،بحيث تعد منظمات المجتمع المدني عن طريق العمل التحسيسي الذي تقوم به أفضل موقعا في بناء المهارات،فبإمكانها أن تنظم مصالح الفقراء و الضعفاء من خلال تغذية الافكار بالمخاطر التي يكتنفها الفقر،و معاناة هذه الفئة جراء العوز الذي يضعف قدراتها،في النقاش حول السياسة العامة،كما يمكن أن توعيهم بمشاركتهم في المطالبة بحقوقهم و إسماع صوتهم للمسؤولين،مما يساعد في بناء قدرات المجتمعات المحلية لمعالجة قضاياها المتعلقة بالتنمية و حل مشاكلها، فضلا ذلك بإمكانها مساعدة العاطلين عن العمل في البحث عن وظائف و تزويدهم بالمعلومات و توفيرها لهم لتساعدهم على ايجاد أعمال تتناسب مع قدراتهم و مؤهلاتهم التعليمية أو الخبرة العملية.

- **المراقبة و المحاسبة و كشف التجاوزات :** تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تتبع كل ما يدور حول مشاريع التنمية وسيرها ، إذ يقوم العديد من هذه المؤسسات بتنظيم و هيكلة نفسها بطرق الفعالة لخوض حملات متواصلة ، من أجل جعل النخب السياسية و الاقتصادية تعمل وفق مبادئ الشفافية و المساءلة و المحاسبة ،و تجنيب المجتمع السقوط في الظاهرة المتفشية في المجتمعات ألا و هي الفساد بكل أنواعه و التي باتت يعبر عنها "بالمصيدة الاجتماعية"أو "بمعضلة الفعل الجماعي" و من أجل محاربة المعضلة الاجتماعية من رشوة و اختلاس و المعاملات غير المشروعة و غيرها من مظاهر الفساد،يجب إعطاء الدور الى جانب الحل المؤسساتي عن طريق من تحتويه الدولة من آليات للرقابة والمحاسبة ،للديمقراطية المشاركاتية،حيث يشترط تبني سياسات متكاملة لمحاربة الظاهرة التي بات يعاني منها الفئات المجتمعية وخاصة فئة الفقراء التي ليس بمقدورها دفع الرشاوى لتلقي الخدمات،بتكريس إجراءات يتم من خلالها تمكين العمل المؤسساتي للمجتمع المدني أن يضطلع بأدوار معينة لمكافحة الظاهرة ، إرساء قواعد للتعامل تكون مشرعة حتى تبين البؤر السوداء في المجتمع، و بذلك تكون خطت بتحقيق نتائج ايجابية لا سيما تلك المتعلقة برد الاعتبار إلى حقوق الفقراء التي كانت مهدورة من طرف جماعات معضلة الفعل الجماعي.

2- مساهمة المجتمع المحلي في البرامج التنموية:

من خلال الدور الذي تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني المحلي في مجال التنمية على كافة المجالات،تساهم إلى حدٍ كبير في التخفيف من وطأة الفقر عن طريق نشاط تلك العمليات التشاورية لإعداد إستراتيجيات المساعدة على خفض أعداد الفقراء،الى جانب تنظيم الاجتماعات و إتاحة الحصول على المعلومات،تقوم أيضا المنظمات المجتمعية بالعمل الميداني بالتركيز على المساهمة في الجانب الاجتماعي و الاقتصادي للتقليل من الفقر و تراجع انتشاره و هو ما سنحاول دراسته في هذا الصدد.

أ - المشاركة الاجتماعية للتقليل من الفقر : يعرف الوضع الاجتماعي في الاونة الاخيرة في العديد من المجتمعات تعاظم للمجهودات من أجل إنعاشه و تحسين أوضاع الفئات التي تعاني الفقر[1] بدرجات متفاوتة، و لابد أن يقترن هذا العمل الذي تقوم به المؤسسات الحكومية كل في مجاله بالاستعانة بالنشاط الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني،و التي تحتك مع الوسط القاعدي للمجتمع عبر الجمعيات المنتشرة و المختلفة التي تهدف الى الاعتناء بهؤلاء الفقراء حيث يلاحظ بروز مكثف للنشاطات الاجتماعية المحلية و الوطنية لمحاربة الفقر و الامية و نشر التعليم و تقديم الرعاية الصحية بدل الامراض المتفشية و المتنقلة لمعاونة مختلف الفئات المحتاجة ، بالاضافة الى الانشطة المتعلقة بالتوعية و التحسيس من مخاطر الفقر التي تستهدف المواطنين[2] .

وتأتي هذه المشاركة عبر ما تقوم به منظمات و جمعيات المجتمع المدني التي تختص في مكافحة الفقر والامية و الامراض المتنقلة و التي نذكرها كالأتي:

- **المنظمات و الجمعيات التي تُعْنى بمحاربة الفقر :** على الرغم من كثرة المسميات و التصنيفات يصب نشاط تلك المنظمات في إطار مكافحة الفقر و التي تهتم بمساعدة الفقراء و المحتاجين والمحرومين والمتشردين والمسنين وغيرهم من المستضعفين ،بتقديم خدمات أساسية بصفة دورية ، متمثلة في الطعام و الملبس و الادوية و بعض الحاجيات الضرورية للاسر الفقيرة تعتمد في نشاطها على التبرعات عن طريق الاعلانات في مختلف المقرات ، و هذه المشاركة تطوعية يقوم بها أشخاص من المجتمع للتكفل بالعائلات المعوزة في المناسبات الموسمية و الاجتماعية كالدخول المدرسي، حيث تنشط في الاحياء والتجمعات السكني و الاستقطابات الكبرى و الاماكن الحضرية و شبه حضرية وحتى في الارياف و المناطق المعزولة . لإيصال الحاجيات للفئات الفقيرة في هذه التجمعات.

- **المنظمات المدنية التي تعنى بمحاربة الامية :** هي الاخرى لها دور مشاركاتي في مجال مكافحة عدم القراءة والكتابة والمستويات التعليمية الدنيا كونها الجالبة للفقر،حيث تضطلع هذه الجمعيات بالأدوار المنسوبة اليها منذ التأسيس الحديث لها،فهي تهتم بالتعليم و نشر الثقافة للكبار و رعاية صغار السن خاصة من العائلات الفقيرة التي لت يتسنى لها مواصلة التعليم لابناءها أو لم تعلمهم أساسا لشدة فقرهم و غلاء الخدمات بالنسبة اليهم و بعدهم عن المدارس والمؤسسات التعليمية،فهذه المنظمات تكثف من نشاطاتها ومجهوداتها من أجل بلوغ الهدف النبيل و هو نشر التعليم ومحاربة الامية[3]،إلا أن الدور الذي تلعبه يشهد تمركزا في المدن ، و بدرجة أقل إن لم نقل ضعف لرعاية الاطفال المنتشرين بكثرة في القرى والمداشر و المناطق النائية التي تعاني حقا الامية ،و هذا راجع الى قلة الوسائل و عنصر التمويل مما يوجب تدخل الحكومة مع هذا العمل التطوعي لمحاربة الامية المنتشرة و التي تعتبر من الاهداف الانمائية للألفية،لتوفير المستلزمات الضرورية لهذ المنظمات الميدانية النشطة من أجل قيامها أعمالها على أحسن وجه و في النهاية تحقيق الهدف المرجو والجماعي الذي يهم المكونات الثلاث للحكم السليم الحكومة و المجتمع المدني و القطاع الخاص و هو التخلص والتخفيف من ظاهرة الامية حتى يتسنى محاربة الفقر و الحد منه

---

[1] الفقر على أنه العجز عن إشباع الحاجات الأساسية سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة ،مما يعني أن الفقير الشخص أو الأشخاص الذين ليس لديهم طعام أو شراب أو ملبس أو مأوى يكفلهم لسد إحتياجاتهم أي أن مستواهم المعيشي عند حد الكفاف " أنظر حمدي عبد العظيم،**فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الاسلامي**،القاهرة:دار الكتب المصرية ،1995،ص10.

[2] سالم توفيق النجفي ،**احمد فتحي عبدالمجيد،السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر** ،مع إشارة خاصة بالوطن العربي ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى ،2008،ص 42.

[3] برنامج الامم المتحدة الانمائي ،**الفقر و النمو و توزيع الدخل في لبنان** ، تقرير 2010 ، ص 61.

لتمكين هذه الفئات من التمتع بمختلف الحقوق لا سيما المعرفية التي تساعد على بلوغ مستويات أفضل من المعيشة اللائقة[1].

- **الجمعيات المدنية المعنية بالرعاية الصحية :** هي تنشط أساسا في مجال محاربة كل الامراض و خاصة المزمنة و التي تنتشر عند الفقراء لقلة وسائل الوقاية و الاستطباب و البعد عن المرافق العمومية الاستشفائية حتى تتمكن الاخذ بفرصة للعلاج،فتلعب هذا المنظمات الدور التوعوي عن التوجيه والتعريف بالمخاطر الناجمة عن الامراض كونها مسببة للفقر لان الشخص المريض ليس في مقدوره العمل حتى يتمكن من سد حاجياته الاساسية[2]، فالصحة تعتبر تاج لابد من المحافظة عليه و هو تقدمه هاته الجمعيات من إرشاد الناس الى الكشف المبكر عن الامراض حتى يتسنى معالجته في أطوره الاول،فضلا عن تقديم و توزيع الادوية والمستلزمات للفئات الفقيرة في العديد من المناطق وخاصة تلك المنعزلة و التي تعاني التهميش و صعوبة الوصول للخدمات الصحية.

و بهذا تكون قد خطت بنشاطه اساسا الى حماية المواطنين لا سيما التحسيس حول الاخطار الصحية الناجمة عن التدهور البيئي و المطالبة بالاهتمام الواسع للمحيط كونه مهم لصحة الانسان ، وهذا ما يمثل الجانب التشاركي الاجتماعي لهذه المنظمات المدنية الناشطة في المجتمع.

ب - المشاركة الاقتصادية للتقليل من الفقر: تظهر المشاركة الاقتصادية للمجتمع المدني ونشاطاته للتخفيف من الفقر من خلال ما يقوم به من مساهمات في مجال التنمية المحلية التي أصبحت في تطور من قبل مؤسساته ذات الطابع الاقتصادي التنموي،لما لها من دور بارز للمشاركة في العديد من البرامج التنموية التي تخططها الجماعات المحلية (البلدية،الولاية) ومتابعة تنفيذها و التوصل الى نسب النجاح وجودة عمل المقدم من قبل المؤسسات القطاع الخاص و العام التي أوكلت لها مهام الانجاز،فمنظمات المجتمع المدني تستطيع تقديم التوجهيات و الاراء بحكم معرفتها لمنطقة معينة مراد بعث فيها مشاريع تنموية،بالإضافة الى المساهمة الميدانية الفعلية التي تقوم بها الجمعيات ذات الطابع التنموي البيئي للمحافظة على محيط من أشكال الاستغلال غير المشروع أو تنمية الوسط الذي يعيش فيه السكان عن طريق حملات التطهير تقوم بها بالاشتراك مع المؤسسات المحلية .

و على هذا الاساس سنحاول من خلال هذه المشاركة التنموية للمجتمع المدني الاضطلاع على دورين مهمين وأساسيين يتمثلان في المشاركة في تسيير الشؤون المحلية ، و المشاركة الميدانية التنموية المحلية.

- **المشاركة في تسيير الشؤون المحلية :** تتمثل هذه المشاركة أساسا في أبداء الرأي و مناقشة مختلف القضايا التنموية التي تتخذ على المستوى المحلي،فضلا عن ذلك هناك إقرار في العديد من المجتمعات على ضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني في جلسات المجالس المحلية المنتخبة للوقوف على حجم المشاريع التنموية المقررة و الاعتمادات المالية المخصصة لها من أجل إبداء آرائهم و مطالبهم بشأن هذه المشاريع والانشغالات لدراستها من كافة النواحي مع المسؤولين من أجل التنظيم وضبط الاهداف بشكل اللازم،حتى يتسنى لهذه المشاريع أن تمس منفعتها و

[1] المركز العربي للبحوث التربوية ، **اقتصاديات التعليم** ،(تقرير2012) الكويت : مكتبة الكويت الوطنية، ط1 ، 2012، ص 83.

[2] République algérienne démocratique et populaire, ministère de la solidarité nationale, projet de decret exécutif création organisation et fonctionnement des cellules de proximité de solidarité, chapitre 1 article 2,2008.

نموها غالبية سكان المجتمع المحلي و خاصة الفقراء منهم حتى يتمكنوا من تحسين أوضاعهم داخل الاسر و خارجها بالوسط الذي يعيشون فيه.

- **المشاركة الميدانية في المشاريع التنموية المحلية :** تتجلى المشاركة الفعلية للمجتمع المدني في المشاريع التنموية من خلال العديد من الاشغال و الاعمال المشتركة بين السلطات المحلية و فئات المجتمع المؤطر في الجمعيات،و القيام ببرامج لتهيئة الاحياء السكنية في المدن الحضرية و شبه الحضرية و الاستقطابات الكبرى ،التي تكون في درجات التعاون عالية من قبل المواطنين للمساهمة في ترقية المجمعات ومساحات على إختلاف استعمالاتها، فضلا عن الانشطة الانتاجية التي تقوم بها بعض الجمعيات كفتح ورشات للتعليم أو ممارسة نشاطات و أعمال حرفية و الصناعات التقليدية التي تعود بالنفع على العائلات المشتركة و خاصة الفقيرة والمحرومة منها .

المحور الثالث : مستلزمات البناء الديمقراطي التشاركي القائم على الخيار المجتمعي .

نظراً لأهمية الديمقراطية التشاركية على صعيد المحلي و الوطني والدولي ،كان لابد من الاشارة الى مؤشرات عامة يتم وجودها عن احتمال قيام نسق ديمقراطي سليم البنية و الممارسة ، وعلى هذا الاساس كان لنا أن نشير في هذا الصدد الى ما يمكن اعتباره مستلزمات للبناء الديمقراطي التشاركي المتمثلة في المؤشرات التالية[1] :

- **تأكيد سيادة الشعب و سلطته:** فالشعب هو صاحب السيادة و مصدر السلطة و الشرعية،و بالتالي فإن الحكومة مسؤولة أمام ممثلي المواطنين و حتى المجالس المحلية المنتخبة ،و هي رهن إرادتهم،كما لهم الحق في مراقبة و تنفيذ و تطبيق القوانين بما يحفظ حقوقهم العامة و حرياتهم المدنية.

- **التعدد التنظيمي المفتوح :** هي حرية تشكيل المؤسسات غير الرسمية من أحزاب و منظمات باختلافها وتعددها والجمعيات ذات الطابع المحلي على أكثر من طابع،دون قيود و هي آلية أيضا متعلقة بالنظام الحزبي،إذ تعتبر الواسطة بين الحاكم والمحكوم، وتحد من احتكار السلطة من طرف فئة معينة.

- **تعميق مفهوم المواطنة :** يعتبر مؤشر المواطنة من بين المؤشرات المهمة،فالمواطنة هي شعور دائم ولصيق بالفرد يجعله ملتزماً بالمسؤولية ، و باعتبار الوطن يوفر للفرد الحرية الامن و الاستقرار و النظام مما ينمي للفرد الاجتهاد و المثابرة والعمل على وحدة و استقرار و اندماج الوطن[2]،مما تمكن الفرد من الحصول على قدرات مادية و معنوية تؤهل المشاركة في إنجاز مهام المواطنة .

- **تحقيق العدالة التوزيعية** : يعتبر هذا المؤشر هو الاخر مهم،مما يوجب التركيز عليه لتحقيق البناء الديمقراطي التشاركي،لما يتضمنه من عدالة توزيع الثروات و عائدات النمو،و هذا عكس النظم التي تنعدم فيها العدالة التوزيعية كونها تستبعد القوى الاجتماعية المحلية من عملية توزيع الثروات والموارد[3]،لذا فالطبقات المحرومة

---

1 حريزي زكرياء، حريزي زكرياء ،**المشاركة السياسية للمرأة العربية و دورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية** :الجزائر نموذجا،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،تخصص سياسات عامة و حكومات مقارنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،الجزائر ،2011/2010،ص36،37.

2 نشير في هذا الخصوص أن البلدية هي مكان للممارسة المواطنة و إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية و هذا ما نصت عليه مختلف الدساتير الجزائرية صراحة و تجسد في آخر قانون للبلدية أنظر المادة 02 من قانون البلدية 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 ،الجريدة الرسمية العدد رقم 37 الصادرة بتاريخ 03 جويلية 2011 .

3 James B.Davies ,Anthony F.Shorrocks , **The Distribution of Wealth** , department of economics ,University of Western Ontario ,Canada ,p,p:1-2.

سياسيا هي كذلك محرومة اقتصاديا،و مع انتشار الحرمان و اتساع دائرة الفقر لا معنى للحريات الديمقراطية و حقوق الانسان،مما يبرز الاهمية الاساسية لاعتماد المساواة و العدالة التوزيعية من أجل تحقيق المشاركة الفعالة و من ثم إرساء الحكم الراشد[1].

- **التداول السلمي على السلطة المحلية :** و معناه الوصول الى السلطة و تنحي عنها بمحض الارادة،فرفض احتكار الحكم من قبل حزب معين أو شخص معين خوفا من خدمة هذا الطرف الواحد لمصالح جهة معينة أو فئة معينة تعمق الفارق من خلال استفادتها المستمرة من ثروات وامتيازات الدولة ،ما ينشأ عنه فئات من الفقراء و فئة من الاغنياء داخل المجتمع نتيجة خدمة و تفضيل مصالح جهة على حساب اخرى ، فالتداول يعطي التنافسية والعمل على تقديم خدمات أفضل للجميع[(2)].

الخاتمة :

ما يمكن إستخلاصه من خلال الدراسة هو الدور و العلاقة الوظيفية بين السلطات المحلية والمجتمع المحلي بمختلف آلياته هو كيفية الوصول الى سياسات عامة محلية توافقية تحقق الصالح العام المحلي و تلبي كل الاحتياجات الاساسية ومنه الدفع بعجلة التنمية المحلية ،فالركيزة الاساسية هي العملية التشاركية التي لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود مقاربة متعددة الادوار ترتبط أساس بالإدارة المحلية وكل المجالات التنموية أولها لابد من (التنمية السياسية) و محركها الاساسي هو المشاركة في مختلف اللقاءات والدورات و الحوارات و الانشطة و المداولات التي تمنح الشرعية للسلطات الحاكمة عند اتخاذ كل القرارات و من ثم يجد الفرد المحلي من يمثله في المجالس و اللجان القائمة على مستوى الهيئات المنتخبة وهذا يمنح أيضا بعدا أخر و هو أكثر أهمية متمثل في الثقة بين المواطن والمنتخب والمؤسسة في حد ذاتها ما يسمح لهذه السلطات المحلية و حتى الوطنية التغلغل اكثر في هذا الفرد و العائلة و المجتمع المحلي ومنه المجتمع ككل .

ومنه الظفر نحو العلاقة بتحقيق (البعد الاقتصادي) من خلال المبادرة من خلال المشاركة بإقرار مجموعة البرامج والاستثمارات مع اشراك القطاع الخاص و المجتمع المحلي و تعود هذه الفوائد المحصلة بتوفير تمويل اضافي و زيادته ،والحصول على مناصب شغل من شأنها القضاء على البطالة و الفقر ، ومنه تحسين القدرة المعيشية للفرد المحلي حتى يتسنى له تلبية مختلف حاجياته الاساسية . و أمام هذه الحالة تتحدد العلاقة أيضا بدفع (التنمية المجتمعية) و أساساها الاول هو تحصيل مختلف الحقوق التى يحتاجها الفرد و المجتمع المحلي بمختلف أطيافه و على رأسها الرعاية الاجتماعية وتوفير مختلف الأدوار التعليمية لأبناء الاقليم المحدد و رعايتهم صحيا و ثقافيا ،و عليه لابد للجهاز البيروقراطي المحلي ان يضطلع بالدور المنوط به أساسا و إحداث نقلة تجديد و هي (التنمية الادارية) من خلال إدخال أدوات العصرنة والاتصال مع مختلف الجمهور المحلي من تسهيل كل الاجراءات الحصول على خدمات في وقت قصير وبخدمة راقية .

---

[1] عبد الرحمن ، اسماعيل ، عريقات حربي محمد ، **مفاهيم و نظم اقتصادية** (التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي)، الاردن (داروائل للنشر والتوزيع ، ط1،2004)، ص 67.

[2] حسين مرزود ، **الاحزاب و التداول على السلطة في الجزائر (1989-2010)** ،رسالة دكتوراه كلية العلوم السياسية و الاعلام ،جامعة الجزائر 3 ،2011-2012، ص 12،13.

و بعد تبيان العلاقة الوظيفية بين السلطات المحلية و المجتمع المحلي و الادوار التي يلعبها كل منها في مجالات التنمية يتحقق على إثرها ديمقراطية تشاركية محلية أساسها الخيار المجتمعي القائم على الاختيار التمثيلي و الذي يحدد الممارسات الفعلية الهادفة و يكون رافعة لتحقيق الرضا و المواطنة .

قائمة المصادر والمراجع:

1- نادية بونوة ،**دور المجتمع المدني في صنع و تقييم السياسة العامة :دراسة حالة الجزائر 1989-2009** ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسيةو العلاقات الدولية ،تخصص سياسات عامة و حكومات مقارنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ، الجزائر ،2010/2009،ص،ص: 98-100.

2- شيبوط سليمان ، نوي طه حسين ، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر : المفاهيم و الآليات** ، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، العدد 1 ،(د،س، ن)،ص 255.

3- السيد مصطفى ، **مفهوم المجتمع المدني و التحولات العالمية و دراسات العلوم السياسية**، سلسلة بحوث سياسية ،العدد 95، القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية ، أفريل 1995 ،ص 45.

4- شيبوط سليمان ، نوي طه حسين ، المرجع السابق ، ص 266.

5- ناجي عبدالنور ،**دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر** ،مجلة الاداب و العلوم الاجتماعية ،العدد 05،جامعة سطيف،2007،ص،ص:152- 153.

6- الفقر على أنه العجز عن إشباع الحاجات الأساسية سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة ،مما يعني أن الفقير الشخص أو الأشخاص الذين ليس لديهم طعام أو شراب أو ملبس أو مأوى يكفلهم لسد إحتياجاتهم أي أن مستواهم المعيشي عند حد الكفاف " أنظر حمدي عبدالعظيم،**فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الاسلامي**،القاهرة:دار الكتب المصرية ،1995،ص10.

7- سالم توفيق النجفي ،**احمد فتحي عبدالمجيد،السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر** ،مع إشارة خاصة بالوطن العربي ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى ،2008،ص 42.

8- برنامج الامم المتحدة الانمائي ،**الفقر و النمو و توزيع الدخل في لبنان** ، تقرير 2010 ، ص 61.

9- المركز العربي للبحوث التربوية ، **اقتصاديات التعليم** ،(تقرير2012) الكويت : مكتبة الكويت الوطنية، ط1 ، 2012، ص 83.

10 - République algérienne démocratique et populaire, ministère de la solidarité nationale, projet de decret exécutif création organisation et fonctionnement des cellules de proximité de solidarité, chapitre 1 article 2,2008.

11- حريزي زكرياء، حريزي زكرياء ،**المشاركة السياسية للمرأة العربية و دورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية** :الجزائر نموذجا،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،تخصص سياسات عامة و حكومات مقارنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،الجزائر ،2011/2010،ص36،37.

12- نشير في هذا الخصوص أن البلدية هي مكان للممارسة المواطنة و إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية و هذا ما نصت عليه مختلف الدساتير الجزائرية صراحة و تجسد في آخر قانون للبلدية أنظر المادة 02

من قانون البلدية 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 ،الجريدة الرسمية العدد رقم 37 الصادرة بتاريخ 03 جويلية 2011 .

13- James B.Davies ,Anthony F.Shorrocks , **The Distribution of Wealth** , department of economics ,University of Western Ontario ,Canada ,p,p:1-2.

14- عبد الرحمن ، اسماعيل ، عريقات حربي محمد ، **مفاهيم و نظم اقتصادية** (التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي)، الاردن (داروائل للنشر والتوزيع ، ط1،2004)، ص 67.

15- حسين مرزود ، **الاحزاب و التداول على السلطة في الجزائر (1989-2010)** ،رسالة دكتوراه كلية العلوم السياسية و الاعلام ،جامعة الجزائر 3 ،2011-2012 ،ص 12،13